إلغاء الاجتماع التفاوضي بين لبنان وصندوق النقد.. وفشل كل المحاولات الأمنية والقضائية والمالية في ضبط العملية النقدية

وعود دياب الإصلاحية تحت الاختبار.. وضخ الدولار «سكب الماء في السلة»

رئيس مجلس النواب نبيه بري خلال لقائه الرئيس سعد الحريري في عين التنية (محمود الطويل)

الأساتذة المتعاقدون بالساعة في الجامعة اللبنانية خلال اعتصام أمام السرايا الحكومي للمطالبة بملء الشواغر الأكاديمية في الجامعة» (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

الحراك الحكومي الواسع، على امتداد اول من امس، أوحى بسيطرة الدولة على نواحي الأمور، مالا وأمنا وسياسة، وتوج رئيس الحكومة حسان دياب هذه الهجمة الكلامية بإعلان الحرب على الفساد، فيما الفساد يحاصر حكومته من الداخل.

لكن واقع الحال يوجب اقتران الأقوال بالأفعال، والنوايا بالتنفيذ، والعودة الى التجارب، لا تبييض الوجه، فكم من مواقف اتخذت، وقرارات وقعت، لنتحول عند الاختبار الى مجرد حبر على ورق.

قد يكون الرئيس دياب صادق النية في أقواله قياسا على توصيفه الدقيق لواقع حال الدولة مع الفساد والمافيا المتسللة الى بعض مؤسساتها، لكن عند الامتحان يكرم المرء أو يهان، وعلامته في امتحان الأمن، يوم الجمعة الماضي، صفر مكعب، ومثله على صعيد المعابر الحدودية المفتوحة، نسبيا على الأقل، أما الحديث عن عودة الدواعش ضمن معلومات عن التخطيط لتنفيذ عمليات ارهابية في بعض المناطق، فقد ظلت موضع شك، رغم مصداقية مصدرها، من حيث احتمالية الاستهداف وليس من حيث المشار اليهم كمنفذين، لأن ملابسات معركة الجرود بين الدواعش والجيش اللبناني أثبتت ان هؤلاء ليسوا غرباء، ولا تكفيريين، ولئن لبسوا مسوح هؤلاء.

وقد تكون العودة الى «فزاعة» داعش، لتبرير ما لا يبرر، مما حصل في وسط بيروت على أيدي راكبي الدراجات النارية، ومثله في ساحة النور بطرابلس، من جانب اقران لهؤلاء الدراجين، الذين ينسب إليهم الانتماء إلى تنظيمات «شقيقة».

لقاء «سيدة الجبل» اعتبر ان ما حصل ويحصل في بيروت وطرابلس انهيار امني يضاف الى الانهيارات السياسية والاقتصادية ويأتي تتمة لانقلاب حزب الله على الجمهورية اللبنانية.

على صعيد الدولار، فإن تجربة اليوم الأول من ضخ البنك المركزي للدولار لم تؤثر على السوق السوداء، حيث بقي التعامل بالدولار فوق الاربعة آلاف ليرة، وبدا أن سوق الصيارفة ابتلع الثلاثة ملايين دولار تقريبا التي ضخها المركزي في ساعات النهار الاولى، وبالتالي فهو قادر على ابتلاع اي مبلغ يعرضه المركزي، تبعا لشدة الحاجة إليه، في سورية اكثر منه في لبنان، وهذا ما يخشى معه، أن يتحول وضع الدولار مع الصرافين كوضع الماء في السلة.

وكان رئيس الحكومة حسان دياب كشف في اجتماعه مع الأمنيين والمصرفيين عن واقعة حصلت قبل 10 أيام في سوق الصرافة، إذ باع الناس بعد اتفاق في السراي 5,5 ملايين دولار في يوم واحد، وفي اليوم الثاني باعوا 4 ملايين، وفي اليوم الثالث اختفت الدولارات، بل وارتفع الطلب عليها، وكأن هناك من اوعز إلى العودة للمضاربة، وطالب قادة الأجهزة الأمنية باكتشاف من يقف وراء هذا الإحجام.

الاعتقاد ان الأزمة النقدية بخلفياتها السياسية مرتبطة بقانون «قيصر» الذي سيعتبره الأميركيون نافذا ابتداء من اليوم، بدليل فشل مختلف المحاولات الأمنية والقضائية، فضلا عن المالية في ضبط العملية النقدية، حتى ان البعض رأى في هذه الإجراءات بهلوانيات فولكلورية.

ومن هنا استمرار الدولار في خطه التصاعدي، بينما يحجم التجار عن المغامرة بالشراء في ظل وضع متهالك. ويبقى السؤال، هل سيكون بوسع غرفة العمليات الأمنية التي شكلت في المديرية العامة للأمن العام، قطع دابر المضاربات، أم ان المسألة اكبر من تصنيفها كمشكلة صيارفة غير مرخصين وسوق سوداء بلا هوية؟ وما يقال عن الدولار، يقال عن مادة المازوت المهربة الى سورية، والتي تستنزف الخزينة العامة، فهذه العمليات مستمرة، واعترف بها مجلس الدفاع الأعلى من خلال الاشارة الى فشل كل القرارات التي اتخذت بهذا الشأن.

الى ذلك، ألغي الاجتماع التفاوضي بين لبنان وصندوق النقد الدولي مساء اول من امس بانتظار توحيد الأرقام بين الحكومة ومصرف لبنان. وكشف عضو الوفد اللبناني الى هذه المفاوضات هنري شاوول ان المفاوضات مازالت في مرحلة الاستكشاف.

وعادت أزمة عملية توحيد الأرقام بين الحكومة والبنك المركزي وجمعية المصارف الى اللجنة الفرعية لتقصي الحقائق، والتي تمكنت في اجتماعها امس عن ردم فجوة بين الأرقام المتباينة، موضحا ان الأمر يحتاج الى جلسة أو أكثر.

صحيفة «الأخبار» تحدثت عن شبه توافق حصل ليل الاثنين ـ الثلاثاء، خلال اجتماع رئيس الحكومة بقيادة الجيش والأمن وحاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف، لناحية عدم شطب الدين الداخلي واعادة هيكلته، بل اعادة جدولته، ما يعني استمرار دفع الضرائب خدمة للدين العام الى ما لا نهاية.

ولفت في الاجتماع قول الرئيس دياب ان 80٪ من اعتبارات صندوق النقد سياسية، و20٪ الباقية فقط مالية.

بدوره، قال رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس «ان 25٪ من المؤسسات التجارية في لبنان اقفلت حتى الآن»، واشار الى «تحطيم 16 متجرا في بيروت يوم الجمعة الماضي».

ماروني لـ «الأنباء»: «الحل بحكومة مستقلين حقيقيين»

بيروت ـ أحمد منصور

رأى النائب والوزير السابق عن حزب الكتائب إيلي ماروني «ان كلام رئيس الحكومة حسان دياب واجهه اللبنانيون باستنكار تام، لأنه اذا كان يتحدث عن محاولة انقلاب فلماذا لم يسم الانقلابيين؟ ولماذا لا يقول ان ما حصل كان لعبة من السلطة لإفشال الثورة؟».

وسأل ماروني في تصريح لـ «الأنباء»: لماذا لا يقول دياب لعبة من اللعب بالنقد الوطني ورفع سعر الدولار وانهيار الليرة؟ ومن يغطي بكلامه هذا؟ والى اين تذهب اموال اللبنانيين؟ ولماذا لا يقول ان اللبنانيين الذين نزلوا الى الشوارع منذ بداية الثورة تم خداعهم بتصوير حكومة دياب على انها حكومة مستقلين، في حين تبين فيما بعد، انها حكومة 8 آذار، وتابعة لسلطة «حزب الله»، الذي يهيمن على البلد واقتصاده وأمنه مما افقد الثقة الداخلية بالحكومة منذ اللحظة الاولى وأفقد لبنان الثقة العربية والدولية، فتوقفت المساعدات؟».

وشدد ماروني «انه ليس هناك من حل، إلا بحكومة مستقلين للبنان الحر فقط، لبنان السيادة والاستقلال، تعمل على انقاذ ما تبقى قبل فوات الأوان، وهذا الشعب اللبناني منذ بداية الثورة».

وأضاف: ان عقم المعالجات المالية والاقتصادية، وتدخلات السلطة في كل شيء، له علاقة بمسار بناء الدولة، لصالح احزاب 8 آذار ولاسيما حزب الله، وان انهيار مستوى معيشة اللبنانيين وانتشار الجوع والبطالة، بعد ان اصبح مليون لبناني عاطلين عن العمل، أعاد احياء الثورة وعزز انتشارها في كل المناطق اللبنانية، مما حمل المتضررين المعروفين على نشر الفوضى والخراب والترهيب عبر عناصرهم الحزبية بقصد احباط الثوار والقضاء على كل بذور التغيير، لكن خطتهم أصبحت مكشوفة، ولا نخاف من عودة أمنية شبيهة بأحداث العام 1975، لأن كل اللبنانيين اصابهم الضرر والجوع والخوف ومن كل المذاهب والطوائف، ولأن لبنان اليوم لديه قوى امنية فاعلة قادرة على حماية الوطن والشعب، ونشر الاستقرار، شرط رفع يد هذه السلطة عنهم وتركهم يقومون بواجبهم، لأن الشعب اللبناني خسر الكثير من الأرواح والأرزاق جراء حروب الآخرين على ارضنا، وعبر الطوائف، فلا اعتقد ان هذا المشهد سيتكرر.

قاطيشا لـ «الأنباء»: من الجهة التي منعت الجيش من التصدي للموتوسيكلات؟

بيروت ـ زينة طبارة

رأى عضو كتلة الجمهورية القوية العميد الركن المتقاعد النائب وهبه قاطيشا، أن الانقلاب الحقيقي الذي تحدث عنه الرئيس حسان دياب يكمن بتخاذل حكومته في تنفيذ الاصلاحات وتطبيق آلية التعيينات وفي مكافحة الفساد واستعادة المال المنهوب، والأهم في التراجع تحت ضغوط التيار الوطني الحر عن مقررات مجلس الوزراء، معتبرا أنه ليس اسهل على المتهم من ان يحاول اسقاط فشله على الاخرين للتفلت من مسؤولياته، لكن ما فات الرئيس دياب هو ان الوقائع بأداء الحكومة تبقى الدليل الاقوى الى الحقيقة الدامغة وغير القابلة للطعن، وإذا كان هناك فعلا من انقلاب على الحكومة فليسأل عنه حزب الله والتيار الوطني الحر.

ولفت قاطيشا في تصريح لـ «الأنباء» الى أن إعلان الرئيس دياب عن انطلاق معركته ضد الفساد امر جيد وان اتى متأخرا، لكن عليه ان يبدأ بتطهير حكومته من الفاسدين قبل ان يتطلع الى مكامن الفساد خارجها، خصوصا أن حبر مرسوم التعيينات الفضيحة لم يجف بعد، واصداء التراجع عن قرارها بوقف انشاء معمل سلعاتا مازالت تصدح لدى الرأي العام، فالعجب كل العجب هو ان يتحدث الرئيس دياب عن محاربة الفساد وأداء حكومته يؤكد كل يوم على شراكتها في لعبة المحاصصة والزبائنية وفي توفير مصالح عرابيها، «من بيته من زجاج يا دولة الرئيس لا يرشق الاخرين بالحجارة».

وردا على سؤال، أكد قاطيشا ان استقالة الحكومة اصبحت ضرورة شرط استبدالها بحكومة مستقلين حقيقيين وهذا ما لن يتحقق في ظل الاطماع الباسيلية وفي ظل فرض سلاح الدويلة لشروطه واجنده، وعلى دياب بالتالي ان يختار بين امرين لا ثالث لهما، إما ان ينتفض داخل الحكومة ويقلب الطاولة على قاعدة «لن اكون مطية لاحد» واما ان يتوقف عن لعب دور البطل الذي لا دور له سوى الحديث عن وجود انقلابيين ومتآمرين عليه.

واستطرادا قال قاطيشا «صحيح ان مكان الزعران هو السجن، لكن السؤال الذي يطرح نفسه من هي الجهة التي منعت الجيش والقوى الامنية من التصدي للدراجات النارية الحزبية التي اشعلت وسط بيروت وهددت السلم الاهلي، معتبرا أن هيبة الدولة سقطت أمام «موتوسيكلات» الفتنة، وما كان ينقص سقوطها بالكامل سوى ظهور عناصر من حزب الله وحركة امل باللباس العسكري بحجة «حماية أهل بيروت»، لقد صنعوا من اهل بيروت «اهل ذمة» بحاجة لحماية السلاح غير الشرعي، كل ذلك والدولة بكل اجهزتها العسكرية والامنية والمخابراتية تتفرج، سائلا الرئيس دياب: «متى يا دولة الرئيس ستتغلب عليك الشجاعة وتشير بالاصبع الى مكامن الخلل حيث الانقلابيون الحقيقيون»؟ معتبرا بالتالي أن العهد انتهى والحقيقة كل الحقيقة انه هو من انهى نفسه كرمى لاطماع الصهر وحلفائه، والى ثورة الجياع در.

تقرير إخباري

كيف سيتعاطى لبنان مع «قانون قيصر»؟!

ابتداء من اليوم، يبدأ الأميركيون تطبيق «قانون قيصر» الذي يفرض عقوبات على سورية وحلفائها والمتعاونين معها اقتصاديا وسياسيا. والبداية مع تطبيق القسم الأول من مفاعيل هذا القانون الذي يشمل 4 مراحل من العقوبات حتى شهر اغسطس المقبل، ويعتبر قانونا متشعبا نصا وروحا وحمال أوجه في التفسيرات.. ومع أن «قانون قيصر» موجه بشكل مباشر الى سورية ويفرض عليها أعباء وتكاليف اقتصادية جديدة وعقوبات أقسى وأشد من السابق ستظهر انعكاساتها السلبية تدريجيا على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن لبنان معني مباشرة بهذا القانون الذي يفرض عقوبات للتعاون مع سورية تشمل قطاعات حيوية كثيرة، من تبادل تجاري وحركة ترانزيت والحركة المصرفية... ويمكن تعداد بعض أوجه انعكاسات وتداعيات هذا القانون على لبنان في النقاط التالية:

● «القانون» الجديد يضع لبنان، الذي يعاني أزمات حادة، أمام مرحلة جديدة من التحديات والضغوط المالية والنقدية الإضافية، بحكم التداخل القائم على الحدود اللبنانية ـ السورية والمعابر الفالتة، وانخراط حزب الله الى جانب النظام السوري، ووجود معاهدات موقعة بين الدولتين.

● «قانون قيصر» يعرض قطاعات كاملة وشخصيات كثيرة للعقوبات: مصارف، شركات مقاولات، أصحاب وكالات تجارية، وسطاء في الخدمات والتجارة، مكاتب هندسية، شخصيات متورطة في عمليات مالية أو نفطية أو كهربائية، وكل من يدخل في عملية اقتصادية أو مالية لإعادة إعمار سورية، وكل من يفتح خطا جانبيا مع النظام السوري.

● يلحق عقوبات بكل أشكال التعاون والتعامل و«البزنس» مع النظام السوري، بما في ذلك الحسابات في مصارف لبنانية لمسؤولين سوريين والحسابات المصرفية التي تضم ودائع على علاقة مع النظام، كذلك فيما يخص تعاون مصارف لبنانية مع البنك المركزي السوري.

● «يفرمل» العلاقة الرسمية بين الحكومتين اللبنانية والسورية والاندفاعة التي كانت حكومة دياب في صددها، ويلغي زيارة رئيس الحكومة حسان دياب الى دمشق، كما يضع المجلس الأعلى اللبناني السوري «على المحك».. وسيكون محظورا على الجيش اللبناني التعامل مع الجيش السوري.

شكل رئيس الحكومة حسان دياب لجنة وزارية خاصة برئاسة وزير الخارجية ناصيف حتي لدرس «قانون قيصر» وكيفية التعاطي معه وتأثيراته من كل الجوانب، خصوصا في نطاق عمل عدد من الوزارات والجانب التجاري والعقود الموقعة مع الجانب السوري، في محاولة لإيجاد هوامش واستثناءات تمكن لبنان من التصدي لأي تأثيرات سلبية عليه.

الحكومة محشورة في زاوية صعبة، من جهة ليست قادرة على تلبية كل ما يطلبه السيد حسن نصرالله وإغضاب الأميركيين.. ومن جهة ثانية ليست قادرة على التماهي مع الأميركيين، وبالتالي فتح مواجهة داخل الحكومة مع حزب الله الذي يضخها بمقومات الاستمرار.

وحسب مصادر وزارية مشاركة في هذه اللجنة، فإن الحكومة ليست أمام خياري قبول أو رفض «قانون قيصر»، وإنما هي ملزمة بايجاد صيغة توفق بين المحافظة على السيادة والمصلحة اللبنانية، ومراعاة خصوصية العلاقة مع سورية في ظل وضع متشابك جغرافيا وسياسيا واقتصاديا وماليا.

الحكومة فتحت باب النقاش حول «قانون قيصر» في ظل وضع دقيق وحساس يضع لبنان أمام اختبار غير مسبوق في تاريخ العلاقة مع النظام السوري، وهي تبحث عن حل وسط لا يؤدي بها الى انقسام داخلي، وعن تأمين تفاهم وتوافق سياسي وحزبي لدرء أخطاء هذا القانون عن الحكومة وشل قدراتها.

لم «يستسغ» حزب الله توزيع نسخ عن القانون في مجلس الوزراء بمبادرة من وزيرة الدفاع منسقة مع رئيسي الجمهورية والحكومة، ولا يرحب الحزب بأي نقاش حكومي بشأن قانون عقوبات على سورية، لبنان غير معني به رسميا وبالتالي لا حاجة ولا ضرورة لإعطاء هذا الموضوع طابعا رسميا، ولأن تكون الحكومة معنية بتقديم الأجوبة للأميركيين بالموافقة أم الممانعة. وكان بالإمكان عقد اجتماعات غير رسمية مع الوزراء المعنيين ووضع ملاحظاتهم حول كيفية تجنب أي عقوبات أميركية، في ظل عدم القدرة على قطع العلاقة الحيوية بين لبنان وسورية.

ربط حزب الله بين «قانون قيصر» وحملة الضغوط والتضييق عليه، ومنها رفع شعار نزع سلاحه وتطبيق القرار 1559، والتهديد بالعقوبات على حلفائه، والابتزاز في ملف «اليونيفيل»، ورهن أو ربط نجاح التفاوض مع صندوق النقد الدولي بتنازلات سياسية.. والحزب لن يقبل بأي التزام تقدمه الحكومة أو أي جهة لبنانية رسمية الى واشنطن بتطبيق «قانون قيصر»، وهو ما يهدد العلاقة اللبنانية ـ السورية من جهة، ويضعف موقع لبنان التفاوضي مع صندوق النقد، ويفسح في المجال أمام فرض شروط أميركية سياسية عليه.

توقّف موظفي الشركات المشغلة لقطاع الخليوي عن العمل

بيروت ـ د.ب.أ: أعلنت نقابة موظفي ومستخدمي الشركات المشغلة لقطاع الخليوي في لبنان امس عن توجه الموظفين إلى التوقف عن العمل.

وقالت النقابة، في بيان أصدرته امس حسبما أفادت الوكالة الوطنية للإعلام، إن ذلك يأتي بعد انتهاء مهلة الـ 48 ساعة التي أعطتها النقابة إلى المعنيين لحل مشكلة الرواتب التي تم حجبها عن موظفي شركتي الخليوي لشهر مايو الماضي.

وأشارت إلى النتائج السلبية التي ستنعكس على خدمة الخليوي التي يستفيد منها أكثر من 4 ملايين مشترك.

وأكدت أن قرار التوقف عن العمل جدي وليس للاستهلاك الإعلامي، مشيرة إلى أن التوقف عن العمل سيؤدي لتوقف تزويد السوق ببطاقات التشريج، موضحة أن الخطوط الثابتة ستبقى مفعلة ولن يتم إيقافها، لكن سيؤدي ذلك إلى رفع قيمة الفواتير غير المدفوعة، حيث ستستمر متاجر الشركتين مقفلة أمام المشتركين.

ولفتت إلى تأثر الشبكات تقنيا، حيث ستتوقف الفرق الفنية عن إصلاح الأعطال التي قد تطرأ، مما سيؤدي الى توقف خدمتي التخابر الصوتي والانترنت، إضافة الى أن خدمة الزبائن ستتوقف بشكل كامل، وكذلك تأثر الخدمات الفورية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ما سيمنع المشتركين من إمكان وقف أو تفعيل خدماتهم أو خطوطهم.

وأكدت النقابة حرصها الشديد على هذا القطاع وديمومة استمراريته في المساعدة في عملية النهوض الاقتصادي والصحي والتربوي، لافتة إلى أن انقطاع أو توقف أي خدمة يقدمها قطاع الخليوي لا يتحمل مسؤوليتها الموظفون، بل المسؤولية كاملة تقع على عاتق كل المعنيين الذين يماطلون في دفع رواتب الموظفين وحقوقهم.